

التخطيط للتنمية مع قدر أكبر من العدالة الاجتماعية في الاقتصادات الموجهة نحو السوق

فاضل مهدي*

ملخص

تستعرض الورقة نجاحات وفشل نماذج التخطيط المركزي الأوامري حسب النموذج السوفياتي، وأثر ذلك على درجة الاهتمام بالتخطيط التنموي مع التدخل الحكومي الفاعل، الذي انحسر مع فقدان البنك الدولي لاهتمامه بالتخطيط في أوائل ثمانينيات القرن الماضي. وقد عزز هذا الانحسار توجه مؤسسات بريتون وودز نحو سياسات ما سُمي بتوافق واشنطن ذي الاهتمامات القصيرة الأجل، والانكماشية في السياسات الاقتصادية الموجهة للدول النامية وبشكل أخص العالية المديونية. مقابل ذلك الانحسار، تبنت عدد من الاقطار الآسيوية النموذج الياباني في التدخل الحكومي الفاعل، والتخطيط للتنمية بمعونة السياسات الحكومية الفاعلة. وتبين الورقة أهم ملامح التخطيط التنموي من هذا الصنف، الذي نجح نجاحات باهرة اعتباراً من ستينيات القرن الماضي في كل من تايوان وكوريا الجنوبية، ومن ثم في ماليزيا والصين ودول آسيوية أخرى، على أساس من المازجة الفاعلة بين تدخل الدولة وتشجيعها للنمو الصناعي، مع إجراء إصلاحات زراعية فاعلة، وبالارتباط مع سياسات مهمة اهتماماً بالغا بالتنمية البشرية والتطور التقني، مع تشجيع الاستثمار والتصدير، وتحسين توزيع الدخل ورفع مستويات المعيشة. وتستعرض الورقة بعض ملامح فشل ونجاح التخطيط في دول أخرى ككولومبيا وسريلانكا، اللتان أعطيا دروساً لما يجب القيام به، أو تلافيه في الدول العربية، وخصوصاً تلك التي تمر بمخاض ما سُمي "بالربيع العربي"، منطرفة إلى مشاكل البطالة الواسعة، وبالأخص منها بطالة الشباب والخرجين. في بعض الدول العربية المشار إلى مشاكلها التنموية. وتقترح الورقة في الخاتمة مقترحات وسياسات تعد مهمة لتعديل المسارات التنموية على أساس التخطيط لمزيد من العدالة الاجتماعية في دول "الربيع العربي" المازومة اقتصادياً. وفي هذا الشأن، تعطي الورقة جوانب السياسات والاستراتيجيات التي نجح أغلبها، وتعثّر البعض منها في ماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية، عساها تصبح نبزاساً لما قد يمكن القيام به ضمن بعض الاقتصادات العربية في الوقت الحاضر.

Development planning with greater social justice in market-oriented economies

Fadel Mahdi

Abstract

The paper reviews the success and failures of central planning models according to the Soviet model, and its impact on the degree of interest in development planning and government intervention. This method in turn declined with the loss of interest from the World Bank in planning in the early 1980's. This trend has reinforced the decline of the Bretton Woods policies toward the so-called Washington consensus with short-term interests, and the deflationary economic policies geared to developing countries and especially the high indebtedness. On another hand, a number of Asian countries were successful in adopting the Japanese model of government intervention. The paper shows the main features of the development planning process that was deemed successful in a number of countries and why did the same model fail in other countries.

* مستشار اقتصادي متفرغ، تورنتو-كندا، email: famahdi95@gmail.com

1. مقدمة

بعد عقود من الاهتمام بالتخطيط التنموي أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو التنوع والتنمية وللمحد من الفقر، تراجع اهتمام الأدبيات التنموية بالتخطيط، رغم بقاء إعداد خطط التنمية ممارسة دورية أو شبه دورية في العديد من الدول النامية. وككل صرعات السياسة الاقتصادية ونظرياتها، كان التخطيط في القرن العشرين متأثراً بما نجح وبما فشل، إذ ينطبق المثل الإنجليزي المأثور "لا ينجح شيء في هذه الحياة أكثر من النجاح" على مدى الاهتمام الأكاديمي بالتخطيط كذلك⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق، تتعرض هذه الورقة في جزئها الأول إلى علاقة التخطيط بنجاح وفشل بعض الأنظمة الاقتصادية المطبقة لبعض آلياته، التي أفضت في نهاية المطاف إلى العودة لرأسمالية الدولة في روسيا الفدرالية، بعد حوالي عقد من الخصخصة والليبرالية الاقتصادية. وتتوجه الورقة في جزئها الثاني إلى معالم التخطيط الأكثر نجاحاً بتعامله مع آلية السوق وأثار هذا الصنف بتحقيق التنمية مع العدالة الاجتماعية. وفي جزئها الثالث، تعرض الورقة معالم التدخل الحكومي الناجح مقابل سياسات "توافق واشنطن" وضغوط العولمة. أما الجزء الرابع، فيعرض بعض الآراء عن التخطيط للتنمية المنصّفة ويبيد الجزء الخامس الرأي عن الموقع الأفضل لجهاز التخطيط ضمن الهرم الحكومي، حتى لا تتهمش العمليات والسياسات التخطيطية في خضم التنافس على السلطة والموارد ضمن البيروقراطيات الحكومية. وفي الجزء السادس، تتناول الورقة بعض الآراء المُستنتجة حول بعض معالم النجاح والفشل بالتخطيط التنموي. وفي الجزء الأخير، تعرض الورقة لبعض ما تمخضت عنه التغييرات السياسية الأخيرة من أبعاد اقتصادية تتطلب اهتماماً من التخطيط التنموي وسياساته، خصوصاً وأن الفقر وتباين توزيع الثروات والفساد والبطالة كانت من مسببات الدعوات السياسية المسماة "بالربيع العربي".

إن محور هذه الورقة هو عرض بعض الشروط اللازم توفرها للنجاح في تحقيق التنمية، مع العدالة الاجتماعية في اقتصادات السوق.

(1) رحلة العودة من التخطيط المركزي الأوامري إلى توجيه الأسواق ونحورأسمالية الدولة

ازدهر الاهتمام بالتخطيط في العقود التي تلت النمو السريع للصناعة السوفياتية، إذ توسّع التخطيط المركزي في كل من الاستثمار والقطاع العامين، كما ضغط الاستهلاك مُحولاً الموارد أولاً، لتنفيذ استراتيجية التطوير السريع للصناعات الثقيلة، وتوجيهها بعد ذلك لتطوير الصناعات الخفيفة والاستهلاكية. وتأثرت هذه الاستراتيجية أصلاً بالصراع السياسي، إذ مهّد تأميم مراكز

القرارات الاقتصادية الكبرى لحقبة هيمنة الدولة محجماً الريادة الخاصة والتأثيرين السياسي والاقتصادي للطبقات الرأسمالية السائدة آنذاك .

ويسرت ملكية الدولة تحويل الموارد المالية والطبيعية والبشرية إلى قطاعات وأقاليم جغرافية، فخصص تخصيص الموارد وتوزيع الدخل لسيطرة أجهزة التخطيط، أكثر من خضوعه لآليات العرض والطلب في السوق .

وقد أفلحت استراتيجية التصنيع الثقيل، ولعدة عقود، بتحقيق نمو اقتصادي سريع وطّد قُدْرَات الدولة السوفياتية الناشئة في مجال الصناعات العسكرية، ومن إنتاج وسائل الإنتاج في ظل الضغوط على التبادل التجاري، وتدفقات الاستثمار الأجنبي والتقانة. وقد أقرّ تقرير التنمية العالمية لعام 1996، بأن التركيز على الصناعات الثقيلة التعدينية منها والمنتجة للمكائن قد حقق للاقتصاد السوفياتي وتأثر نمو مرتفعة، بلغت متوسطاتها السنوية 10% في خمسينيات القرن الماضي، و 7 % في ستينيات القرن نفسه، متراجعة إلى 5% في السبعينيات وإلى 2% سنوياً في الثمانينيات. وقد انكمش النمو الاقتصادي في عام 1990 رغم المعدلات المرتفعة للاستثمار (البنك الدولي، 1996). وبعد انهيار الدولة السوفياتية الذي أعقبته إجراءات يلتسين في الخصخصة السريعة، انهار الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الثلث بين عامي 1995-1990، كما أخفت روسيا بتسديد ديونها الخارجية في عام 1998 (مجلة الاقتصادي، 21 يناير 2012).

بتأثير عقود النمو السوفياتي السريع، نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، نُظْم اقتصادية أخرى هيمنت فيها الدولة على ملكية معظم القطاعات، وترعرعت هناك بيروقراطيات إدارية سيطرت على القرارات الاقتصادية الأساسية، مطبقة نموذج التصنيع الثقيل المقرون بتوسع التبادل التجاري ضمن منظومة الاقتصادات المخططة مركزياً. وقد تعزز بذلك الانغلاق على الاقتصادات الرأسمالية الغربية الأكثر تطوراً تقنياً، كما وفرت الحماية للصناعات الوليدة من المنافسة من خارج المنظومة الاشتراكية. ونجحت المراحل الأولى لهذه الاستراتيجية، بنقلها السريع لعدد من الاقتصادات المتخلفة إلى مستويات إنتاجية أكثر تعقيداً.

وبمرور الزمن، عرقل كل من ضعف وتأثر تطور الإنتاجية، ووهن محفزات الوحدات المنتجة لتطوير نوعية المنتجات، وتأثر نمو الاقتصادات المخططة مركزياً. يشير "جون توي" إلى ميل التخطيط المركزي لاستثمارات الدولة لأن يحوي بداخله الوفورات واللاوفورات الاقتصادية، خالقاً لدى مخططي المركز دوافع لنفاذي الاستثمار في إنتاج سلع جديدة، أو للاستثمار بطرق إنتاج جديدة، واللدان يفرضان إلى التقادم المبكر للقدرات الإنتاجية القائمة،

مشيراً كذلك لإسهام مثل هذه الآلية بالنمو الضعيف لمجمل إنتاجيات عوامل الإنتاج في الاتحاد السوفياتي السابق . (جون ، 2009)

وقد كان التخطيط الزراعي صعباً هو الآخر ومنخفض الكفاءة، إذ برزت مصاعب هيمنة الدولة على ملكية الأرض ببرامج التجميع الزراعي، كما تأثر المزارعون بضعف محفزات زيادة الإنتاج، فقاوم الخاسرون لملكاتهم التغيير، بخفض العمل المبذول على أراضي الوحدات الزراعية المجمعة، ليطوروا إنتاجية حيازاتهم الشخصية الصغيرة. وقد كانت الدول المخططة مركزياً تسعى لتحويل الموارد من الزراعة إلى الصناعة والحواضر، بضغط أسعار السلع الزراعية ورفع أسعار المصنوعات عند التبادل⁽²⁾، ذلك من أجل تعبئة الموارد لتمويل استراتيجيات التصنيع السريع. وقد أدت هذه الآلية إلى خفض حوافز ومبادرات زيادة الإنتاج الزراعي وتطوير نوعيته وإنتاجيته (مايكل إلمان، 1979)⁽³⁾. وفي ظل السيطرة السعرية على أسعار السلع الزراعية، انعكس ازدياد الطلب عليها، بتفاقم الشحّة وبتوابير المستهلكين، لتنفشى الأسواق السوداء وكوبونات التقنين، التي أفضت لظواهر الفساد والتذمر. وأسهمت هذه في إفساد القيم وقواعد التعامل، لتندهور الأخلاقيات الإنتاجية، كما خلخلت حوافز وآليات عمل مؤسسات الإنتاج. وقد نجمت مثل هذه المصاعب أساساً عن سعي المخططين لتجاوز قوانين العرض والطلب، ليحصداً نتائج حجّمت نجاحات النمو السريع المتحققة أول الأمر، عبر التراكم الرأسمالي السريع على حساب الزراعة.

وإثر تحول التخطيط نحو تنمية الصناعات الاستهلاكية، خلق انفصام العلاقة بين أسعار المنتجات الاستهلاكية والطلب عليها مشاكل ماثلت قريناتها الزراعية، ليزداد شحّ السلع المرغوبة بدلاً من زيادة أسعارها، في حين أصبحت السلع المنتجة على ضوء معلومات ضعيفة الدقة عن طلب مستهلكيها غير مطلوبة بما يكفي، فيزداد مخزونها المتراكم. وقد عكس ذلك انفصام آليات الطلب والحوافز الاقتصادية عموماً عن آليات اتخاذ قرارات الإنتاج على المستوى الجزئي. ويُعزى هذا الانفصام إلى: (1) قلة المعلومات الدقيقة لدى المركز عن حجم الطلب على السلع المختلفة وعن نوعياتها في ضوء ندرتها في الأسواق. (2) تشوّه المعلومات عند انتقالها بين المستويات المختلفة لأجهزة القرار الاقتصادي. (3) تبني الأسعار المقيدة إدارياً لأسباب اجتماعية والتردد بتعديلها دورياً مع تغير كلف الإنتاج. ولما كانت الاقتصادات المخططة مركزياً "اشتراكية التوجهات"، فقد كان ضغط أسعار السلع الاستهلاكية للتواءم مع القدرات الشرائية لفئات الدخل الأدنى يُزيد الطلب كما يُخل بتوازناته مع العرض، لتتكون اقتصادات متّسمة بالشحّة المزمنة وبتردّي نوعية منتجاتها. وبسبب مشاكل النوعية، تفاقمت مع الأسواق السوداء للسلع المحلية ظاهرة نمو اقتصاد موازٍ آخر بالعملات الصعبة التي استُخدمت لتوفير أندر السلع الاستهلاكية. وقد أدت

هاتان الظاهرتان المزمنتان إلى تعزيز دعوات اللجوء لآلية السوق، بما انطوت عليه من مشاكل عرقلت عدالة توزيع الدخل والاستهلاك في الأمد القصير. وبرزت دعوات الإصلاح هذه بعدة صيغ:

(1) في هنغاريا مثلاً، وبعد تحقيقها لمعدل نمو جيد تراوح بين 5.7% في الفترة 1950-1955، و 6.8% في الفترة 1965-1970، فقد استُحدثت "الآلية الاقتصادية الجديدة" في بداية عام 1968 لتعزيز لامركزية القرارات الإنتاجية بإدخال آلية السوق والربح. ومع تخفيف القيود السعرية، فقد شملت هذه الآلية معظم القطاعات ليُعمل بموجبها بضع سنوات، وكانت معدلات نمو الدخل القومي جيدة حتى أواسط سبعينيات القرن الماضي (6.2% سنوياً) ثم تعثرت في ثمانينيات القرن ذاته لعدم مواكبة التطوير المؤسسي للتغير في آليات اتخاذ القرارات المتبنية (باول هاري، 1983).

(2) جاء الإصلاح الاقتصادي الصيني بعد الهنغاري بعشر سنين متسماً بالبراغماتية وباقتناصه للفرص الاقتصادية المتاحة وحذراً بوتائر الإصلاح السياسي، فتوفر استقرار نسبي أسهم بكفاءة إدارة وتوجيه الإصلاح الاقتصادي (باول ستريتن، 1994). وأنشأت "مناطق اقتصادية خاصة" لاجتذاب المستثمرين من تايوان وهونغ كونغ القريبتين منها جنوبي الصين فتدفقت رؤوس أموال كبيرة لتُسهم بتحويل الصين إلى أسرع الاقتصادات نمواً. وقد ازداد ناتج الصين المحلي الإجمالي بوتيرة متوسطة قدرها 9.5% سنوياً على مدى العقود الثلاثة الماضية، كما كان المتوسط المناظر لنمو تجارتها الخارجية 18% سنوياً (مجلة الاقتصادي، 21 يناير 2012). وبغرض توزيع المكاسب التنموية، فقد هجّنت الصين أحد أشكال الملكية فيها بصيغة "مشاريع المدن الصغيرة والقرى" التي تملكها الحكومات المحلية مع المواطنين لإنتاج السلع الاستهلاكية، فازدادت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي من 13% في عام 1985 إلى 31% في عام 1994 موفرة 95 مليون فرصة عمل خلال 15 عام آنذاك. (البنك الدولي، 1996) ومنذ تسعينيات القرن الماضي استند النمو الصيني السريع على معدل عالٍ من الاستثمار قدره 43%⁽⁴⁾ (شاهد يوسف، 2009)، حيث حملت تدفقاته المتتالية بطيئاتها تقنيات أحدث، طوّرت الإنتاجية وزادت من مهارات العمل، ويسّرت مع العمل الرخيص القدرة التصديرية الهائلة للاقتصاد الصيني. وقد تعزز هذا الاستثمار الكبير بإجراءات دعم ملحوظة من الدولة إلى الشركات الصينية الكبيرة، التي تعود معظم ملكياتها لشركات حكومية قابضة. وأديرت الشركات هذه بموجب المعايير التجارية الحديثة وكأنها شركات خاصة ليطلق على النموذج الصيني "رأسمالية الدولة". (مجلة الاقتصادي، 21

يناير 2012)، وقد حققت الصين برأسمالية دولتها إنجازات كبرى منها تقلص عدد الفقراء بحوالي 440 مليون نسمة خلال العقدين الفانئين . (مجلة الاقتصادي ، 28 يناير 2012).

وفي حالة الصين استُغلت ميزة رُخص الأجور عند التوجه للتصدير ولتشجيع الاستثمار الأجنبي ومشاركته لمنشآت الدولة والقطاع الخاص الوطني جالباً معه تقنياته وشبكاتة التسويقية الأوسع .

(3) أما في الاتحاد السوفياتي السابق، فقد أُرجأت الإصلاحات حتى ثمانينيات القرن الماضي، لتتزامن طرّوحات "إعادة الهيكلة الاقتصادية والانفتاح" لغورباتشوف مع ركود الإنتاج وتفشي الفساد البيروقراطي . وكان التردد بالإصلاح قبل عقدين قد فاقم الاختلالات الاقتصادية، معقداً أزمات الشحّة والنوعية بالسلع الاستهلاكية، التي عمق تأثيراتها أيضاً سباق التسلح الذي استنزف الموارد على حساب التطوير الأسرع لمستويات المعيشة .

إبان العقود الأولى لمركزية التخطيط، اقترن النمو الإقتصادي السريع بتحسّن عدالة توزيع الدخل في الحواضر، لارتباطه بالتأميم وبالقطاع العام وبالتوسع السريع بالتشغيل، إلا أن هذه الاقتصادات بلغت مديات تطورها بعد تعقد بناها الاقتصادية وانعكس ذلك بتكسّس آليات تخطيط وإدارة الاقتصاد الأوامري . وقد تطلب استمرار التنمية تحسين الكفاءة والنوعية من خلال اللامركزية بإعطاء صلاحيات أوسع للمنشآت لصياغة برامج إنتاجها وتجهيزاتها والتسويق لمنتجاتها . ولما كانت بعض مصاعب التخطيط مرتبطة بتكثيف متطلباته المعلوماتية عند تعقد الشبكات الصناعية والقطاعية، فقد تفاقم اختلال توازنات العرض مع المطلوب، كما ضعفت كفاءة الإنتاج بالنظر إلى وهن مُحفّزات التطوير التقني، وضعف قُدّرات المبادرة ضمن الإدارات الاقتصادية لمنشآت القطاع العام . ونتيجةً للتشابك الاقتصادي المتزايد مع النمو وتعقد المواصفات الفنية للسلع، فقد ازدادت مشاكل التخطيط المركزي وضعفت قدرات النظم المركزية على مواكبة التغييرات بالصناعات المتكاثرة، فزاد الهدر كما وهنت قدرات المنافسة على أساس الكلفة والنوعية . وقد أدى ضعف القدرات التنافسية أيضاً إلى انخفاض متوسط أسعار الصادرات ومردودها⁽⁵⁾ (البنك الدولي، 1996).

ونتيجة لما تقدم، فقد تدهورت كفاءة التخطيط الأوامري والمفصل من المركز . ورغم أن انهيار الدول التي تبنت التخطيط الأوامري يُعزى أيضاً لتكسّس آليات تداول السلطة في دول الحزب الواحد، فقد آذن ذلك الانهيار بتدهور جاذبية نموذج التخطيط المركزي . ومع ذلك الانهيار وارهاساته، تبددت منجزات مهمة في تقليل الفوارق الاجتماعية والجغرافية والطبقية،

إذ أفرز نمو الأسواق السوداء شرائح أثرت من فساد علاقاتها بالبيروقراطية المؤثرة بقرارات الإنتاج والتوزيع. وجاءت الخصخصة بعدها لتخلق طبقات من الأثرياء الجدد الذين استحوذوا على حصص كبرى من أصول القطاعات العامة في الاقتصادات "الانتقالية" إلى ليبرالية النشاط الاقتصادي. وباستثناء دول شرق وشمال آسيا، التي نجحت بتطوير هيكل العمالة فيها وتسريع النمو الاقتصادي ونوعية الإنتاج والصادرات إلى معدلات مرتفعة قبل تحرير الاقتصادات، فإن حصيلة "الليبرالية" السريعة كانت مزيداً من انعدام تكافؤ الدخل في القطاعات الصناعية، وتجارب الإتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا منذ عام 1989 تأكيد لهذا الاستنتاج. (جيمس و جياكينج، 2001).

مقابل حصيلة التراجع بعد عقود النمو السريع عبر التخطيط المركزي، كان التخطيط الياباني بعد الحرب العالمية الثانية ونمو اليابان الفائق عبر توجيه وتحفيز السوق يؤثر تبعاً، وبأنماط مختلفة، في تايوان وكوريا الجنوبية، ومن ثم في سنغافورة، وماليزيا، فالصين، وفيتنام وغيرها. وقد تحقق ذلك ضمن اقتصادات سوق أقل مركزية، بآليات توجيهها رافعاً دخول الفقراء عبر النمو السريع للتشغيل والتصدير، و/أو عبر سياسات ترجمتها أهداف اجتماعية محددة. وقد حقق التخطيط هناك إنجازات مبكرة وكبيرة منذ ستينيات القرن الماضي، سيصبح تقليدها أصعب بعد هيمنة تيار العولمة، إذ أصبحت شروط الانضمام لمنظمة التجارة الدولية محدداً آخر على إمكانية دول عديدة في دعم سياساتها الاستثمارية والتصديرية، كما كرس فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية.

(2) تغير توجهات التخطيط ومعالته الأكثر نجاحاً

استُخدم التخطيط في عدة أقطار رأسمالية لإعادة الأعمار وتسريع النمو وتحقيق التنمية الأكثر توازناً إقليمياً. وكان البنك الدولي داعية للتخطيط التنموي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي وكذلك أثناء وجود "هوليس تشينيري"⁽⁶⁾ كإقتصادي أول في البنك خلال الفترة 1982-1972⁽⁷⁾. إلا أن اهتمام البنك بالتخطيط قد تلاشى بعد ذلك، متأثراً بصعود ريغان وتاشر⁽⁸⁾ للسلطة، اللذان دعما هيمنة "الليبرالية الجديدة" الداعية لخصخصة الشركات الحكومية ولتقليص منافع "دولة الرفاه". بذلك، فقد أصبح "توافق واشنطن" سياسة للبنك وصندوق النقد الدوليين، بدعوتيهما لإدارة الاقتصادات النامية ضمن حدود دنيا من التدخل الحكومي. وقد تعرض هذا "التوافق" لانتقادات حادة لتأثيراته الانكماشية على معاش الفقراء وعلى العدالة بتوزيع ثمار النمو، إلا أن تأثيره ظل كبيراً، وإن تغير بالتدرج، حتى انهيار "ليمان برذرز" وأسواق المال في عام 2008، لتسترجع على إثرها السياسة الاقتصادية التدخلية أهميتها بممازجة للسياسات الكينزية على

المستوى الكلي، مع دعم رأسمالية الدولة للشركات على المستوى الجزئي، بعد عقود ثلاثة من تهميشهما.

إثر الحرب العالمية الثانية، دفع صعود الكينزية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا لإعداد خطط اقتصادية في كل من بريطانيا، وهولندا وفرنسا، بمنهجيات أخذت دور القطاع الخاص والسوق بنظر الاعتبار مع توسيع رقعة نشاط القطاع الحكومي. وتوافقت هذه المنهجيات مع التخطيط المركزي بتحديد غايات اجتماعية واقتصادية تُرجمت إلى أهداف محكومة زمنياً ومحددة كميّاً على ضوء تقديرات للموارد المتاحة خلال الخطة. واعتمدت فرنسا آلية "التخطيط التأشيرى" بصياغة إسقاطات رسمية لمسار المتغيرات الاقتصادية الأساسية ولتوجهات الدولة لتؤشر للمستثمرين الخواص اتجاهات استثمارية تشجعهم على دخولها. وهنا، افترق هذا النوع من التخطيط بآليات تعبئة وتخصيص الموارد عن التخطيط المركزي، في حين تقاربا بتحديد الغايات والأهداف المبتغاة. وتوجّهت خطط الدول الرأسمالية، بشكل أكبر، لاستخدام النماذج الاقتصادية القياسية وأساليب المحاكاة ونماذج البرمجة الرياضية لاختبار آثار سيناريوهات متوقعة عند صياغة السياسات، مفعلة أدوات السياستين المالية والنقدية، ومنها الضرائب والدعم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، إلخ. . للتأثير على القرارات الاستثمارية الخاصة وعلى دخول وإنفاق المستهلكين⁽⁹⁾. بالمقابل، فقد ظل التخطيط المركزي منهمكاً بالأدوات الكمية، وأهمها موازين المواد وموازن الاقتصاد الوطني بمصاعب تحقيق الاتساق في توازاناتها ضمن اقتصادات كانت هياكلها الإنتاجية قد تشابكت كثيراً. من ناحية أخرى، فقد اعتمدت كل من اليابان (كوبوشي تاني، 1988)، وكوريا الجنوبية، وتايوان، (روبرت ويد، 1994) وسنغافورة وماليزيا، لنهوضها الاقتصادي خطاً واستراتيجيات تنمية طويلة الأجل حققت نجاحات كبيرة من تنمية الصناعة التحويلية والتقانة. وقد أكدت هذه الاقتصادات في بداية الأمر على الحماية وتعويض الاستيراد، ومن ثم فتح أبواب التصدير ودعم الشركات للتوسع به بعد تطور تنافسيتها (باول ستيرتين، 1994). وكان تطوير الإنتاجية عبر الإنفاق على التنمية البشرية والتدريب المهني ودعم الأبحاث والتطوير للعلوم والتقانة أساساً لهذه الاستراتيجيات، كما وازن بعضها بين هدف النمو السريع ومكافحة الفقر، ليهتم البعض الآخر بتنمية الأقاليم.

وفي تسعينيات القرن الماضي، وعند دراسته للتجربة التايوانية وغيرها في آسيا وخلافاً لطروحات "البرالين الجدد" الراضة للتدخل الحكومي، أوضح البروفيسور "روبرت ويد" وجود علاقة تفاعلية إيجابية محتملة بين النظام الحكومي ونظام الملكية الخاصة ضمن السوق، حين تكون مخرجات أي منهما مُدخلات للآخر، وكذلك عند تحديد الحكومة لقواعد العمل وتأثيرها

على اتخاذ قرارات القطاع الخاص بما ينسجم وتصوُّرها للتركيبية الصناعية والتجارية للاقتصاد (باول ستريتن، 1994). وحسب «ويد»، فإن مثل هذه الآلية التفاعلية تمزج مزايا السوق (كاللامركزية، والمنافسة، وتنوع وتعدد التجارب والخبرات) بمحاسن عزل المنتجين جزئياً عن تقلبات الأسواق الحرة، لتحفز الاستثمار في صناعات معينة منتقاة حكومياً، بمعيار أهميتها المستقبلية لنمو الاقتصاد. وقد أوضح «ويد»، بأن هذه الخطة قد حسّنت نتائج عمل الأسواق، معلناً إياها من أكبر منجزات تطبيق نموذج اليابان على كوريا وتايوان وغيرهما. بتلك الاقتصادات المعروفة بنجاحاتها أكثر من اخفاقاتها، كانت الخطط الخمسية والأقصر مدى تعتمد على خطط واستراتيجيات تنموية طويلة الأجل، كما الحال في ماليزيا، التي سيتم التطرق لتخطيطها بتفصيل أكبر نظراً لربطها التنمية بإعادة التوزيع، التي حسنت من العدل الاجتماعي فيها، ونظراً لوفرة بياناتها كذلك.

1.2 النموذج الماليزي للتخطيط

بعد الاضطرابات السياسية ذات البُعد العرقي الذي كان مرتبطاً بالفقر في عام 1969، فقد اعتمدت ماليزيا «السياسة الاقتصادية الجديدة» لتحديد «ملاحح الخطة الاستشرافية الأولى في الفترة 1971-1990». وقد أعقبها «السياسة التنموية الجديدة» التي صاغت «ملاحح الخطة الاستشرافية الثانية في الفترة 1991-2000»، ضمن منظور أبعد مدى هو، «رؤيا العام 2020». واعتمدت كلاهما، ومن ثم «الرؤيا»، على تحقق توافق سياسي أعطى للمخططين غايات الاندماج المجتمعي المتفق عليها سياسياً، كان أهمها تحقيق نمو اقتصادي مُنصف وسريع، يعتمد على دور متزايد لاستثمارات القطاع الخاص، بأفقين زمنيين مدتهما 20 عاماً «للسياسة الاقتصادية الجديدة» و30 عاماً «للرؤيا». وقد أكدت سياسات النمو على استراتيجية صناعية - تصديرية مستندة إلى «الخطة الأساس للصناعة»، التي وضعت لتطوير التشابك الصناعي. واستهدفت خطط إعادة توزيع الثروات بإدماج المواطنين الأصليين «البوماباتيرا»، الذين كانوا يشكلون نسبة (56%) من مجموع السكان في بداية تلك الخطة (لاي و تان، 1988)، التي كانت غالبيتهم مهْمشة اقتصادياً وثقافياً، وزيادة حصصهم بأصول الشركات مع تطوير تعليمهم وتدريبهم على أعمال الريادة والمهارات الإدارية والفنية لتحسين فرصهم في العمالة.

لقد كانت أكثر الخطط الماليزية المنفّذة حتى ثمانينيات القرن الماضي من الصنف «التأشيري»، حيث حددت وثائق الخطط أهدافاً للقطاع الخاص تخص المعدلات المرغوبة كميّاً للنمو الاقتصادي وللإستثمار والادخار، إلخ. (لاي و تان، 1988). وحققت «الخطة الاستشرافية الأولى في الفترة 1971-1990»، التي أعدت خلالها أربع خطط خمسية متلاحقة،

إنجازات ملحوظة بزيادة متوسط الدخل وتقليل معدلات الفقر لجميع الشرائح الإثنية، من خلال التوسع الكبير بالتشغيل الصناعي (خطة السياسة العامة الماليزية 1991، OPP2). كذلك، أدى تأكيدها الصناعي التحويلي والتصديري إلى تنويع ملحوظ في البنية الاقتصادية، كما ارتفع معدلا الادخار والاستثمار. حيث ركز الاستثمار الحكومي على توسيع البنى التحتية ونشرها في أرجاء الدولة. وكانت سياسات توسيع الإنفاق العام خلالها مرنة ومضادة لمسار الدورات الاقتصادية في فترات الهبوط، بغية تحييد الأثر الانكماشى للركود. ولعدم كفاية هذه السياسات لمعالجة آثار تدهور أسعار صادرات المواد الخام على النشاط الاقتصادي، فقد راجعت ماليزيا، وبمرونة، خطتها الخمسية الرابعة للفترة 1981-1985 في منتصف فترتها لتؤكد هذه المرة على معالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد وعلى تزايد دور القطاع الخاص بدلاً من زيادة الإنفاق الحكومي الذي كان التوسع به سيفاقم المديونية العامة (لاي و تان، 1988). ورغم تعثر النمو بالخطة الخمسية الرابعة، إلا أن حصيلة 20 عام من "ملاحم الخطة الاستراتيجية الأولى" كانت مُعتبرة، إذ بلغ المتوسط السنوي الحقيقي للنمو 6.7% وزاد التشغيل بمعدل 3.4% سنوياً وارتفعت الصادرات بمعدل 9.2% سنوياً متجاوزة المعدل المستهدف وهو 7.2%. وتخطى المعدل الفعلي للاستثمار البالغ 35.1% معدل الاستثمار المستهدف والبالغ 22.3%. وتأثرت هذه جميعاً بنمو الاستثمار الخاص بمعدل 9.4% سنوياً مقابل الوتيرة المستهدفة البالغة 8.5%، (خطة السياسة العامة الماليزية 1991، OPP2). وارتفعت الدخول كما تنوعت مصادرها للريفيين، الذين تشكلت غالبيتهم من «اليوماباتيرا»، لتسهم بخفض معدل الفقر في شبه جزيرة ماليزيا من 49.3% في عام 1970 إلى 15% في عام 1990، (خطة السياسة العامة الماليزية 1991، OPP2). أما في ولاية «صباح»، فقد انخفضت نسبة الفقر من 58.3% في عام 1976 إلى 34.3% في عام 1990 وفي «سراواك» من 56.5% إلى 21% في نفس الفترة، وفي ماليزيا ككل من 42.4% في عام 1976 إلى 17.1% في عام 1990 (خطة السياسة العامة الماليزية 1991، OPP2). وكان من أهم إجراءات الخطة، تنمية الأرياف والزراعة، والتوسع السريع في بناء المدن الصناعية لتوطين الاستثمار بمناطق حرة، لاجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، كما يسّرت إجراءات الاستثمار وتدريب القوى العاملة وزادت حوافزهما.

وبخصوص إعادة توزيع الثروات، فقد توسعت الخطة بتمليك «اليوماباتيرا» من خلال برامج الخصخصة والصناديق التضامنية الوكيلية. ولما كان هدف التمليك طموحاً بتمليكهم لنسبة 30% من مجمل أصول الشركات في عام 1990، فقد اقتصر المتحقق على نسبة 20.3% عما استهدفته الخطة، إلا أن هذه النسبة ظلت إنجازاً ملحوظاً إذا قورنت بملكية «اليوماباتيرا» لنسبة 2.4% فقط من أصول الشركات في عام 1970، (خطة السياسة العامة الماليزية 1991، OPP2).

وتحققت هذه الطفرة من خلال إجراءات تحيزت عرقياً لصالح أبناء المجتمع الأصلي،⁽¹⁰⁾ الذين كانت غالبيتهم أكثر فقراً من معدلات فقر الصينيين والهنود، مقتدية هنا بسياسة "التمييز الإيجابي" للولايات المتحدة الأميركية لصالح السود بعد تظاهرات الحقوق المدنية، وكذلك ببرامج مشابهة في الهند تعالج مشاكل التمييز ضد طائفة "المنبوذين" وضد أبناء "القبائل"، (البنك الدولي، 2006). ورغم انتقاد مثل هذه السياسات على أساس إفادتها للنخبة من ضمن "البوماباتيرا" أكثر من غيرهم، إلا أنها دفعت سياسات التنمية البشرية والتملك للتركيز على المجموعة العرقية التي كانت أفقر عند بداية الخطة لإدماجها بالنشاط الاقتصادي عبر إعادة توزيع الثروة وفرص التعليم والتدريب والمواقع في سوق العمل.

أما في مجال التكافؤ الجغرافي، فقد استهدفت الخطة الاستشرافية الأولى تحقيق تكافؤ أكبر بمعدل دخل الفرد الواحد بولايات الدولة مقارنة بالمتوسط الوطني للدخل، إلا أن الإنجازات هنا لم تتسق بما فيه الكفاية مع الأهداف المحددة⁽¹¹⁾، بسبب صعوبة تحفيز الاستثمار الخاص الصناعي للتوطن في المناطق المتأخرة، نتيجة تأثيرات اقتصاديات التكتل، على كلف الإنتاج الصناعي والمستوطنات البشرية. من ناحية أخرى، فإن التطور الصناعي والحضري السريع في مراكز التكتل الصناعي استمر بجذب اليد العاملة من الولايات الأكثر تأخرًا، التي كانت بدورها ترسل التحويلات النقدية لأسرها، فارتفعت مستويات الدخل وقلة أعداد الفقراء في مختلف الولايات، رغم استمرار التباين في تطور الولايات المختلفة. وقد بين تقرير التنمية العالمية لعام 2009 أن المستوطنات الجغرافية الحضرية القائمة تجتذب الاستثمارات والقوى العاملة نحو مواقع التكتل الصناعي، حيث يحفز القرب المكاني نمو اتصالاتها، ومعها أفكار وصفقات التعاون ومرونة سوقي العمل والابتكار المعززان لوتائر التنمية، (البنك الدولي، 2009). ورغم بعض احباطات تحقيق التنمية المكانية الأكثر تكافؤاً لارتباطاتها الوثيقة بالقرارات الاستثمارية للقطاع الخاص الذي كان دوره في تصاعد، إلا أن مؤشرات نوعية الحياة الملمية تشير لتحسن ملحوظ بمتوسط الأعمار، وبتوزيع الخدمات التعليمية، والصحية، والمياه، والسكن وغيرها، (خطة السياسة العامة الماليزية 1991، OPP2)، كما يشير مؤشر جيني لقياس الفقر إلى تحسن درجة الإنصاف مع تحقق النمو الاقتصادي السريع في الدولة، ويشير أيضاً إلى ركود التحسن بدرجة الإنصاف بين عامي 1997 و 1999 نتيجة النكسات التي أصابت أكثر الطبقات فقراً عندما تراجع نمو الناتج المحلي إلى معدلات سالبة بين عامي 1998 و 2009⁽¹²⁾. وقد تأثر الريفيون بكساد عام 2009 أكثر من أبناء الحضر، كما يشير إلى ذلك صعود مؤشر جيني للريفيين من 0.388 في عام 2007 إلى 0.407 في عام 2009⁽¹³⁾.

الجدول رقم (1): مؤشرات النمو الحقيقي في ماليزيا

السنة	نمو صادرات السلع والخدمات (%)	نمو الاستثمار	نمو القيمة المضافة بالصناعة التحويلية (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
1987		22.08%		
1988	10.90%	24.75%	16.99%	9.94%
1989	15.19%	29.05%	20.32%	9.06%
1990	17.82%	33.86%	15.29%	9.01%
1991	15.77%	37.82%	14.00%	9.55%
1992	12.60%	38.56%	7.00%	8.89%
1993	11.54%	41.33%	14.58%	9.89%
1994	21.91%	43.94%	11.37%	9.21%
1995	18.96%	49.15%	11.36%	9.83%
1996	9.23%	48.35%	18.18%	10.00%
1997	5.49%	49.18%	10.12%	7.32%
1998	0.49%	30.28%	-13.42%	-7.36%
1999	13.16%	26.66%	11.67%	6.14%
2000	16.07%	25.29%	18.31%	8.86%
2001	-6.83%	24.64%	-4.27%	0.52%
2002	5.43%	23.52%	4.12%	5.39%
2003	5.13%	22.86%	9.16%	5.79%
2004	16.06%	22.17%	9.56%	6.78%
2005	8.30%	22.10%	5.20%	5.33%
2006	6.59%	22.45%	6.68%	5.85%
2007	4.07%	23.06%	2.79%	6.48%
2008	1.72%	22.25%	1.20%	4.81%
2009	-10.53%	21.36%	-9.34%	-1.64%
2010	9.91%	21.88%	11.42%	7.19%

احتسبت من أرقام:

(1) إدارة الإحصاء، ماليزيا.

(2) إدارة الإحصاء في ماليزيا، البنك المركزي الماليزي.

استمر التخطيط الماليزي بالمزاوجة بين فاعلية التدخل الحكومي المبرمج ومزايا المرونة والإدارة التجارية الأكثر ديناميكية في القطاع الخاص. وحقق الاقتصاد نمواً سنوياً ملحوظاً قدره 7.6% خلال الفترة 1987-2000 رغم كساد عام 1998 الذي تراجع إثره الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7.4%-، (الجدول رقم 1). وقد بلغ معدل النمو 7.2% في عام 2010، مما يشير إلى سرعة استعادة الاقتصاد لركنه التصديرية عقب تأثيرات صدمة الكساد العالمي في العامين 2008 و 2009، على الصادرات، التي سببت تدهوراً بوتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى 4.6% خلال الفترة 2000-2010. أما البطالة، فقد انخفض معدلها إلى 3.6% في عام 2010، مما يشير إلى احتمال زيادة الأجور، وإلى تحسن درجة الإنصاف مع توزيع أعدل للدخل.

2.2 تايوان وكوريا الجنوبية والتدخل الحكومي المخطط

لقد اقتدى هذان الاقتصادان، بالنموذج الياباني قبل الماليزي، وبشكل أقرب منها بخططهما، وبرامج تصنيعهما ودرجة تدخلات التوجيه الحكومي، لينتقلا من اقتصادين زراعيين في أوائل ستينيات القرن الماضي إلى قوتين صناعيتين بارزتين في ما بعد. وكان إيجاد مؤسسات مهنية مركزية عالية الكفاءة والنزاهة ضرورياً لنجاح التدخل الحكومي⁽¹⁴⁾، ومعها آليات لتشاور المهنيين مع كبار الصناعيين، ليسهم الطرفان بتحديد سياسات التنمية وتوجهاتها. وعليه، فقد أصبح هناك تأثير وتأثر بخطط الدولة وباستثمارات القطاع الخاص الكبير، الذي أسهمت بتوجهاته تدفقات القروض المدعّمة حكومياً (روبرت ويد، 1994)⁽¹⁵⁾. وبدورها، فقد وفرت المشاريع الصناعية الكبيرة قروضاً ودعماً تقنياً إضافة إلى العمل الماهر للشركات الصغيرة، فتكوّنت آلية أخرى متممة وناقلة لتوجهات التنمية الصناعية للدولة إلى القطاع الخاص الصغير أيضاً.

وتأثر نمو الصناعات المختلفة أيضاً بإجراءات لتحسين العدالة الاجتماعية والإنصاف في توزيع الثروات والأصول في الزراعة، إذ قامت كل من تايوان وكوريا الجنوبية بإصلاحات زراعية، كما سيطرت الحكومة التايوانية على قطاع المال والعملات الأجنبية فتمكنت من توجيه الاستثمار قطاعياً عبر توزيعها للاتمان المصرفي وبسيطرتها على عرض العملات الأجنبية. وبسبب الإصلاح الزراعي في أوائل خمسينيات القرن الماضي، وهيمنة الدولة على قطاع المال والمضاربات وتحديد حدود عليا للاستثمار بالعقار، وفرض ضرائب مرتفعة على الأرباح الرأسمالية من بيع العقارات، ووجود حد ضريبي قدره 60% على أعلى شرائح الدخل، فقد ضغطت الدولة التايوانية على المستثمرين في العقار وفي قطاع المضاربات المالية، فأصبحوا عاجزين عن تكوين ثروات كبيرة خارج الصناعة، مما شجع على تدفق استثماراتهم لتحقيق النمو الصناعي، (روبرت ويد، 1994)، الأمر الذي حسّن الدخل عبر النمو السريع للتشغيل في القطاعات الإنتاجية. وقد أدى التأكيد على القطاعات الإنتاجية التصديرية الكورية، والإصلاح الزراعي وتطوير نوعية التعليم والتدريب، إلى هبوط نسبة عدد الفقراء هناك سريعاً من 39.6% في عام 1990 إلى 8.6% في عام 1997، إلا أن هذا التحسن الملحوظ عاد فانعكس، نتيجة الأزمة التي ضربت الاقتصاد في عام 1998، إذ تمخّض الكساد عن طفرة لنسبة الفقر إلى 19%، (ناناك و إرنست، 2000). ويشير التعافي الاقتصادي الكوري السريع إلى أن مراحل النمو بالاقتصادات الدينامية تحسّن من العدالة، في حين يضرب الكساد الفئات الهشة بقسوة عبر تزايد البطالة والفقير.

(3) معالم التدخل الحكومي الناجح مقابل سياسات "توافق واشنطن" وضغوط العولمة

رغم إنجازات دول شرق وشمال آسيا باعتماد النموذج الياباني، فإن التدخل الحكومي لم ينته دوماً بنجاح في توجيه اقتصادات السوق، فهناك دول عديدة أخرى تعد خططاً تنموية وبأساليب متعددة، بعضها نجح، وتعثرت البعض الآخر. وقد أوضح تقرير "المعجزة الشرق الآسيوية"، (البنك الدولي، 1993)، (المُموّل من اليابان، الذي أثار ضجة لاختلافه عن الطروحات النيوكلاسيكية للبنك الدولي في تسعينيات القرن الماضي)، بعض ممارسات نماذج التنمية الناجحة إثر الحرب العالمية. وقد أشيرَ لنموذج اليابان الذي احتذت حذوه كل من تايوان، وكوريا الجنوبية وماليزيا، وغيرها بأساليب توجيه هذه الدول لفعاليات السوق من خلال:

أولاً: الحفاظ على سياسة كلية ميالة للاستقرار، وللتصاعد البطيء في معدلات التضخم. وكان الاستقرار وعدم جموح معدلات التضخم مرغوبين لتعزيز الادخار ولتنافسية هذه الاقتصادات التصديرية. كما كان انخفاض معدلات التضخم أفضل للإنصاف، فالتضخم السريع يسحق القدرات الشرائية لذوي الدخل الثابتة⁽¹⁶⁾.

ثانياً: إنشاء أنظمة مصرفية يَسرّت ارتفاع نسب الديون مقابل الأصول الصناعية، واستخدام نظم تقييد الصرف الأجنبي، وتوجيه القروض الضخمة للاستثمار الخاص الكبير في الصناعات المستهدفة بخطط التنمية، وبأسعار فائدة تفضيلية، ومنها الصناعات الثقيلة والكيميائية في كوريا الجنوبية بمراحل نموها الأولى في عام 1973، (جيمس وجن، 2001)، كما عزّز التوجه المدعوم لتصدير سلع غير تقليدية، (البنك الدولي، 1993). وكانت الحكومات هنا رائدة للاستثمار في صناعات جديدة من اختيارها، وبتطوير ونقل التقانة، (روبرت ويد، 1994)، كما فعلت كوريا في صناعتي بناء السفن والفولاذ المتميزتان بالكفاءة العالية، دون أن تكون لها المهارات الأساسية عند إنشائها، (باول ستريتن، 1994). في المقابل، يُلاحظ أن الصين وجّهت النسبة العظمى من ائتمان مصارفها إلى شركات القطاع العام الكبرى، التي صارت تندمج عمودياً وتتوسع إلى الخارج بأذرع عملياتية تابعة ومدعومة بالقروض بسعر فائدة تفضيلي قدره 1.6%. وقد شجع ذلك على شراء شركات أجنبية ذات تقنيات متطورة بغية الاستحواذ على تقنيات حديثة⁽¹⁷⁾، أو للحصول على تجهيزات مضمونة من السلع الخام والطاقة. مقارنة بذلك، دفعت شركات القطاع الخاص 4.7% كفوائد على قروضها في عام 2009، كما حصلت على 2% فقط من القروض الرسمية لذلك العام⁽¹⁸⁾.

ثالثاً: أدت سيطرة الدولة على التمويل إلى "كبح مالي خفيف"، (البنك الدولي، 1993)، أسهم بتحويل المدخرات الأسرية إلى قروض للشركات الصناعية بفوائد منخفضة نسبياً، ولكنها أعلى من التضخم السائد، ليعاد توزيع الدخل الأسري هناك لصالح كبريات الشركات التي نمت سريعاً. ورغم إعادة توزيع الدخل هنا بشكل مفنق للعدالة على المستوى الستاتيكي، إلا أن إسهام هذه المدخرات بتمويل الاستثمار أدى إلى نمو اقتصادي أسرع وإلى توسع العمالة، التي ارتفعت أجورها، فتحسنست المستويات المعيشية على المدى الأطول.

ورغم النجاحات الآسيوية عبر الممارسات التدخلية، فقد أثرت منذ ثمانينات القرن الماضي نفس المؤسسات الدولية المروجة سابقاً للتخطيط التنموي، بانحسار الاهتمام به وبسياساته فساد تيار "توافق واشنطن" الذي واثم بين سياسات الإقراض طويل الأجل للبنك الدولي وبين السياسات الانكماشية قصيرة الأجل لصندوق النقد الدولي عند إقرار قروض دعم موازين المدفوعات. وقد دفعت هذه السياسات دولاً مدنية لتبني أطر انكماشية للسياسات الكلية، تحددت محاورها بالانضباط المالي الذي تطلبه "بريتون وودز" من صياغة وتنفيذ الموازنات السنوية العامة. وقد أصبحت مثل هذه السياسات أطراً حاکمة لقرارات الاستمرار بتقديم القروض لتمويل عجوزات الدول المدينة اعتماداً على اتفاقاتها مع دول "نادي باريس". وبموجب هذه الاتفاقات تلغى نسب من ديون هذه الاقتصادات، التي غالباً ما تكون متعثرة. وتقوم بعثات صندوق النقد بمراقبة دورية لمدى تنفيذ الدولة المعنية لشروط صفقة تخفيض ديونها. ومقابل "جزرة إعفاء الديون"، فإن المؤسسات الدولية تشترط تحويل البنى الاقتصادية بتطبيق سياسات ليبرالية، كحرية التجارة، وإطلاق أسعار الفائدة، وتيسير تدفق رأس المال، وتحجيم التدخل الحكومي بالاقتصاد، وخصخصة مشاريع الدولة وتقليص الدعم. بهذا، فقد همش "توافق واشنطن" دور التخطيط، الذي يفترض قدرة الدولة بالتدخل الفاعل والمتناغم بألياته، مع تشجيع الاستثمار، والتصدير والتطور التقني للشركات الوطنية، كما أوضحت ذلك تجارب كل من اليابان، وماليزيا، وكوريا، وتايوان ومن بعدها الصين. وبالطبع، فإن نجاح التدخل يرتبط بوجود «جهاز مهني كفؤ ذي نزاهة عالية»⁽¹⁹⁾، للتعاون مع القطاع الخاص، ولتوجيه وتنظيم وتشجيع فعالياته، بالتناغم مع أنشطة القطاع العام.

إن من أهم شروط «توافق واشنطن»: (1) خصخصة أصول القطاع العام، الذي يمهد طريق شركات دول "نادي باريس"، وغيرها لاقتناص الفرص الاستثمارية أو المضارباتية الواعدة بعد انهيار الاقتصادات المأزومة مالياً. (2) فتح أبواب التدفقات الرأسمالية نحو قطاع المال والمصارف، وتطوير عمل البورصات لتعبئة الموارد للاستثمار الخاص. (3) إطلاق أسعار

الصرف وعدم تقييد موازين المدفوعات. (4) "التشاور" لضغط عجز الموازنات العامة، الذي يقلص عادة دور الإنفاقين الاستثماري العام والاجتماعي على الصحة والتعليم، ويخفض دعم أسعار السلع الأساسية. وكثيراً ما يقود تغيير الأولويات هذا إلى سلبيات في توزيع الخدمات الأساسية والدخول، تنصب أكثر أضرارها وتكاليفها على معاش الفقراء⁽²⁰⁾. (5) تخفيف القيود والرسوم الحمائية على التجارة الدولية لفتح المجال لصادرات الدول الأقوى اقتصادياً لاختراق الأسواق المحمية ضمن الاقتصادات المازومة، بأمل سنوح الفرص لمنشآت الدول الأفقر لتطوير قدراتها التصديرية⁽²¹⁾. (6) تطوير الإمكانيات الجبائية وتعميقها بزيادة رسوم المشاركة بالكلف، وبتعزيز دور الضرائب غير المباشرة، كضريبة القيمة المضافة، التي صارت بديلاً جبائياً للرسوم الجمركية رغم وطأتها الأشد على المستهلكين الأفقر منها على الشرائح الأعلى دخلاً (إلا عند استثناء السلع الأساسية منها).

وفي ما عدا السياسة الاقتصادية الكلية المستقرة وتطوير قدرات الجباية الضريبية، فإن الكثير من عناصر هذه الوصفة تغاير حزمة سياسات التدخل للدول سريعة النمو والمشار لسياساتها في ما سبق.

وفي عالم اليوم، هناك دول فقيرة عديدة دُفعت لتهميش التخطيط وتوجيه الدولة للسوق. أدى هذا إلى غلبة آليات السوق بمحاباتها للفئات الأغنى، التي تمتلك أغلب الأصول الرأسمالية والعقارية، والتعليم، وفنون الإدارة والتسويق. كذلك، أدت مراجعة أنظمة الدعم ونفقاتها في الموازنات السنوية، بأحوال كثيرة، إلى تقليص منافع الشرائح الأفقر، إلا إذا تضمنت تقليصاً محدوداً للدعم، مع تركيز ناجع لإنفاقه المشروط يربط الدفعات النقدية للعوائل الفقيرة بالتغذية للأطفال والأمهات، وبزيارة العيادات الطبية وبالمواظبة في المدارس. وقد فعلت ذلك كل من البرازيل ببرنامج "البولسا فاميليا" والمكسيك ببرنامج "التقدم". وتشير بعض الدراسات إلى انخفاض تكاليف الدفعات النقدية المشروطة، وإلى نجاعتها في تحسين مستويات معيشة الفقراء هناك، وتقليلها للمساواة بفتحها فرص التعليم، وتشجيعها للسلوك الصحي للأسر الفقيرة المستلمة لها، التي اشتُرط فيها عدم تسرب أطفالها من المدارس مع تلقيهم طبياً، ومراقبة تأثير هذه البرامج على تغذيتهم ونموهم. (ريكار دو وآخرون، 2010)، (جيراردو وآخرون، 2010).

بشكل عام، أدى "توافق واشنطن" إلى اضعاف المؤسسات والقرارات المحلية لصالح الانخراط ضمن تيار مناهض لدور الدولة، برسم سياساتها الصناعية والمالية والتجارية، وهو بهذا مخالف لما فعلته أهم الاقتصادات الناجحة بتحقيق "التطور الرأسمالي المتأخر"، مثل ألمانيا

القرن التاسع عشر، بمصارفها الممولة للصناعة، وبحمايتها لمنتجاتها الصناعية، والولايات المتحدة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بحمايتها لصناعاتها الوليدة، واليابان، بتخطيطها طويل الأجل، وتحفيزها وحمايتها للصناعة، ودعمها للصادرات، مع تقييد الواردات في القرن العشرين، الذي حذت حذوه كل من كوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا والصين وغيرها. لقد دعمت الدولة بهذه الاقتصادات نمو القطاع الخاص، ودور القطاع العام وصادراتها، من خلال التدخلات التخطيطية والتحفيزية والاقراضية الميسرة، موفرة الحمايتين الجمركية والنوعية للحد من المنافسة الأجنبية، حتى اشتد عودُ الصناعات، وتمكنت من المنافسة الدولية، (باول ستريتن، 1994). ومنذ عام 1995 أصبح من الصعب الإقْدَاء بهذه النماذج التدخلية الناجحة بدون تخفيض معدلات الأجر، وذلك لازدياد ضغوط الانفتاح والمنافسة عبر الانضمام لمنظمة التجارة الدولية هذه المرة. وقد تفاوضت دول فقيرة عديدة بشروط غير مواتية عند انضمامها لهذه المنظمة مهمشة قدراتها بتوجيه النشاط الاقتصادي لصالح أفاق تصدير غير واضحة. لذا، فقد بقيت اقتصاداتها مفتوحة للغزو الاقتصادي ومكبلة عند محاولة كسر إرسار الحلقة المفرغة للفقر والتخلف. بالتالي، فإنه لم يبق أمام الكثير من الدول النامية الأفقر من خيارات كبيرة، منها إقامة تكتلات إقليمية مع دول أخرى تتمتع بمستويات تقنية مقاربة، بغية توسيع حجم السوق، والحفاظ على بعض الحماية الجمركية ضمن التكتل تُمنح الصناعات داخله مُتنفساً للتطور والتكامل، ولقدراتها البشرية هوامش، لتطوير المهارات عبر ممارسة العمل، مع التفاوض مع إحدى تكتلات الدول الغنية لفتح أبواب التصدير الواسع أمامها. وسيتطلب هذا الخيار إما التفاوض من جديد مع منظمة التجارة لتحسين شروط الانضمام، أو ترك عضويتها لما بعد تطور اقتصاداتها كي تتمكن من التنافس مع عمالقة الصناعة والتجارة الحرة، وأهمهم الصين، الذين يملكون ليس العمل الرخيص والماهر فحسب، بل أيضاً المعارف التقنية ورأس المال. كذلك، ستمكن هذه الدول من التخطيط لزيادة القيم المضافة من استخدام وتصدير مواردها الطبيعية بشكل مُصنَّع كما ستمكن من تحفيز التقدم التقني في الزراعة والصناعات الزراعية بكلف قليلة. كذلك سيمكّنها «إخفاء» دعم شركات القطاع العام بالقروض الميسرة أسوة بالمثل الصيني وشركات القطاع الخاص الكبرى، على شاكلة النموذج الكوري الجنوبي. ويبقى قطاعا السكن والإنشاءات والصناعات المرتبطة بهما كالإسمنت وغيرها من الصناعات، مجال نهوض للقطاعات الوطنية العامة والخاصة إذا ما دُعِم النشاط الاستثماري هناك بقروض ميسرة وبرامج لتطوير المعارف التقنية.

(4) التخطيط للتنمية المتصّفة

لم يتعد الغرض من بعض الخطط إعداد وثائق تقنية لدول فقيرة تسعى للحصول على قروض أو منح من الدول الأغنى، في حين كان البعض الآخر منها قد تطور باتجاه إعداد وثائق لأهداف وسياسات وطنية قطاعية ومكانية واجتماعية مُتسّفة تستشرف آفاق التطور الواعد. وكما تبين حال الممارسات الجادة للتخطيط في ماليزيا وغيرها، فينبغي تحديد غايات طويلة الأجل وأهداف مبرمجة زمنياً ومكانياً واجتماعياً للمسار المبتغى في الاقتصاد ومتغيراته الكلية والقطاعية والمكانية بالعلاقة مع توزيع الدخل والخدمات. وصار التأكيد المعتمد دولياً لمكافحة الفقر أحد محفزات التخطيط التنموي بإدراج مؤشرات توزيعية وأهداف أكثر تحديداً للتنمية البشرية ومؤشرات نوعية الحياة على ضوء التقديرات للموارد المتاحة من تمويل محلي وأجنبي وقوى عاملة وموارد طبيعية في ضوء مسوحات احصائية، ودراسات تقييمية قطاعية، ومكانية واجتماعية. من هنا، يمزج هذا الصنف من التخطيط بين أهداف النمو الاقتصادي الكلي والقطاعي والأهداف الاجتماعية، مع إيلاء علاتها بالبعد المكاني اهتمامه اللازم وبتصور واقعي، ومحدد زمنياً، لآفاق تنمية المناطق الأقل تطوراً. أما أفضل الخطط، فهي التي تمارج الأهداف والسياسات اللازم اتباعها لتحقيق الأبعاد التنموية المذكورة، عبر الانتقال من رسم الأهداف الكمية للنمو الاقتصادي على ضوء تقدير الموارد المتاحة، وأيضاً بتقدير آثار المحفزات الضريبية والدعم والحماية والمدن الصناعية والإرشاد والتطوير الزراعيين وغيرها للاستثمار الخاص. وتكون لسياسات التطوير المؤسسي وبرامج تطوير التعليم والصحة والبنى التحتية وسياسات مكافحة الفقر، بأشكاله المتعددة، أدوارها كأدوات لازمة لتحقيق الأهداف المعتمدة.

وهنا كانت لسياسات تطوير المهارات والتشغيل في القطاعات الإنتاجية أهمية خاصة، كما كان لبرامج ومؤسسات التطوير الصحي ومكافحة الفقر وتحسين البيئة وغيرها أهميتها ضمن مفهوم التنمية البشرية، وتحقيق الأهداف التنموية للألفية، التي صارت أهدافاً مشتركة للبشرية. إلا أن التركيز على الجانبين الاجتماعي والبيئي المؤكّد عليهما بأهداف الألفية، الذي يدفع لتحقيق الإنصاف بتوزيع مكاسب التنمية، قد يوقع المخططين بفتح «الطوعية» عند صياغة البرامج التنموية، وذلك نظراً لمحدودية التأكيد على بُعد النمو الاقتصادي⁽²²⁾. وفي هذا الشأن، دلت التجارب على إمكانية تحسين مؤشرات نوعية الحياة والتعليم بسرعة نسبية. وقد حدث هذا في سريلانكا في ستينيات القرن الماضي، مع انتشار التعليم العالي المدعوم، ومع التحسن الصحي الملحوظ نتيجة الدعم الغذائي، حيث أدى تطور التعليم مع نمو السكان وتحسن المستويات الصحية إلى تدفقات كبيرة من الشباب إلى سوق العمل، الذي لم يستوعبهم بسبب الكثافة الرأسمالية المرتفعة

للمشاريع الصناعية المنتفاة، الأمر الذي انعكس بقصور الطلب على العمل، والماهر منه بشكل خاص، (جودفري، 1988). وقد أسهم مثل هذا الاختلال بين سياسات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والتشغيل بتفشي البطالة، التي كان أشد مخاطرها تفاقم بطالة الشباب الأكثر تعليماً، والتي حفزت على ظهور حركات شبابية مسلحة في عام 1971، أُلقت التوازنات السياسية الهشة في سريلانكا وبشكل مكلف للتنمية⁽²³⁾.

وكما اتضح الآن، فقد أدى اختلال التوازن بين نمو قوة العمل الشابة وإمكانيات استيعابها بالتشغيل المنتج إلى تفاقم بطالة و فقر شباب دول عربية عديدة، ليصبحا مُحفزين للتدمير والانتفاضات أيضاً. وقد قُدِّرَت بطالة الشباب في مصر للفئة العمرية 15-24 في عام 2005 بمعدل 34% ولل فئة العمرية 25-30 بمعدل 16%، (فاضل، 2011). وتشير آخر تقديرات البنك الدولي إلى انخفاض بطالة الشباب إلى معدل 24.8% في عام 2007⁽²⁴⁾. أما في تونس، فقد قُدِّرَ معدل بطالة الشباب للفئة العمرية 20-24 بنسبة 30%، مع معدل 25% للخريجين الجامعيين صغيري السن، (فاضل، 2011).

وقد أسهم التضخم السريع، وخصوصاً بأسعار الخضر والفواكه في مصر، بزيادة معدلات الفقر قبل انتفاضة عام 2011، والتي فاقمها تضائل فرص الهجرة الخارجية، وتقلص تحويلات العاملين بالخارج في عام 2009 بمعدل 17.8%⁽²⁵⁾، في الوقت الذي فشل فيه النظام الاقتصادي بتوفير فرص كافية للتشغيل، ليعيد توزيع الثروة لصالح الأسرة الحاكمة آنذاك وحواريها. وقد تحقق تطور مماثل لهذا في تونس، حيث زاد معدل البطالة عن 14.2% في عام 2008 حسب أرقام صندوق النقد الدولي، (صندوق النقد الدولي، 2010)، وتقلصت فرص الهجرة إلى الخارج، في حين أثارى الحكام وحواريهم من الفساد، في الوقت الذي تخلفت فيه الأقاليم الداخلية عن غيرها بتوفير الخدمات وفرص التشغيل. ومن الجدير بالذكر هنا، هو أن الفجوة الكبيرة بين الطلب على العمل والمعروض منه كانت تعزى أيضاً للنمو السكاني السريع نسبياً بفترات سابقة، الذي لم تعالج الخطط التنموية السابقة آثاره المستقبلية بالكفاية من بُعد النظر.

على أساس ما تقدم، ولكون آليات السوق ذات آثار ملحوظة بمسارات الاقتصادات المتوجهة نحو النمو، ولما كانت الوحدات الإنتاجية التي يخضع أداؤها للمعايير التجارية ستسعى لتعظيم أرباح مالكيها، فإن الاعتماد البحت على معايير الأداء التجارية سيغفل أهمية ومشاكل اللاوفورات الاجتماعية، الناجمة عن تفشي آثار التباين بالدخول والثروات، الذي قد يسهم باختلال التوازنات والاستقرار الاجتماعي أو السياسي. كذلك، فإن التركيز على آليات السوق

لا يعالج لوحده تبعات ثالث التخلّف المُدمر "الجهل والفقر والمرض"، الذي تُكرّس الحلقة المفرغة لتداخلاته عبر الأجيال توسع التمايز بتوزيع الدخل. لذا، فمن الضروري تدخّل الدولة بسياسات فاعلة تحقق للمجتمعات المعنية أهدافاً أكبر من مجرد تعظيم النمو ومعدّلات الربح والعائد التجاري على الاستثمار. ويبرز هنا أحد مبررات توجيه الاستثمارات العامة والنشاط التنموي واستخدام أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل والثروات ونموها بشكل أكثر إنصافاً. إلا أن بعض المسائل المحورية، التي ينبغي دراستها وتحليلها لكل اقتصاد على حدة، هي: (1) هل تستطيع الأجهزة الحكومية المخططة توجيه الأنشطة الإنتاجية والخدمية بكفاءة اقتصادية، وإنصاف مقبول، فتُحفز الاستثمار الخاص نحو التوسع بالإنتاج، وتستطيع في الوقت ذاته تحقيق عدالة أكبر بتوزيع الثروة والدخول والخدمات؟ (2) وكيف يمكن زيادة تشغيل القوى العاملة المتاحة لتتقلص معدلات البطالة وتزداد معدلات الأجور مع الحفاظ على التنافسية الدولية؟ (3) وهل تكفي الأجور لدفع غائلة الفقر مع تقليص تباين توزيع الدخل؟ (4) وهل تستطيع الأجهزة التخطيطية العمل بشكل مهني دون ضغوط من قوى التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة لتحويل مسار النشاط الاقتصادي العام باتجاه تعميق فجوات عدم الإنصاف، والتباين بتوزيع الدخل والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والنقل والنظافة البيئية؟ (5) هل تعطي هذه الأجهزة اهتماماً كافياً لمصالح الأجيال القادمة، عبر الاهتمام باستدامة الموارد الطبيعية، خصوصاً وأن هذه الموارد كثيراً ما تُستخدم لتمويل الإنفاق العام والنفقات التشغيلية للحكومات؟ وهل سيمكن تقريب أنماط الاستهلاك من الهياكل المحلية للإنتاج بعد انفصامهما لتحقيق درجة تواءم مقبولة في ما بين قدرات الإنتاج وأنماط الاستهلاك؟

لا يمكن تقديم أجوبة شمولية لمثل هذه الأسئلة المهمة، فالأجوبة هنا ترتبط بطبيعة وخصائص الاقتصاد المراد التخطيط له، بمؤسساته وبياناته الاقتصادية الأساسية وبظروفه السياسية والاجتماعية. ودون شك، فإن التخطيط التنموي الأكثر وعداً هو الذي يستشرف آفاقاً مستقبلية واعدة لتطور الاقتصاد المعني، وذلك باتفاق المخططين كتنقيين مع القيادات السياسية لكل دولة حسب ظروفها وخصائصها، فلا معنى كبير للعمل التقني إن لم تقتنع القيادات السياسية للمجتمع والدولة بغايات التنمية وأهداف الخطط. إذن، ينبغي للأجهزة التقنية التوصل لتحديد هذه الأهداف والغايات بأكثر قدر من الواقعية، وبمواءمة ما يتطلبه تحقيقها مع الموارد المالية والاقتصادية والبشرية والإدارية / المؤسساتية، وضمن إطار جغرافي إقليمي ودولي مُحدّد وواضح للآثار المرتقبة للتبادل التجاري ولإمكانات نقل وتطوير المعارف والتقانة.

(5) موقع جهاز التخطيط ضمن الهرم الحكومي

كي يكون التخطيط مؤثراً وأقل تأثيراً بالصراع على تخصيص الموارد ضمن أجهزة الحكومة ووزاراتها، فإنه من الضروري أن يكون موقع الجهاز التقني للتخطيط والأجهزة المرتبطة به كجهاز الإحصاء وجهاز المتابعة قريبين من القيادة السياسية للدولة المعنية، كأن تُلحق هذه الأجهزة بمكتب رئيس الوزراء كما في ماليزيا، أو برئاسة الجمهورية في الدول الرئاسية التي يهتم رئيس الجمهورية فيها بدور التخطيط كما في كولومبيا في السنوات التي كان التخطيط فيها مؤثراً⁽²⁶⁾. ويتوجب تعزيز هذه الأجهزة بكفاءات عالية في الاقتصاد والتربية والتعليم والصحة والهندسة والإحصاء بفروعه المختلفة والبيئة والتنمية الإقليمية ودراسات الفقر وطرق تنمية أوضاع المرأة. وينبغي دعم قدرات الأجهزة الإحصائية، من أجل توفير البيانات الدقيقة والسريعة عن أوضاع الاقتصاد وتطور مؤشرات الفقر والبطالة وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية في أرجاء الدولة. ومن ناحية أخرى، فإن دور التخطيط بالاستثمار العام سيتطلب رفده بقاعدة معلومات كفاءة وسريعة التحديث لمتابعة التنفيذ الزمني للمشاريع، وكذلك من أجل تقييم الأداء لما يُنجَز من زاويتي الكلفة والنوعية.

(6) استنتاجات حول بعض معالم النجاح والفشل بالتخطيط التنموي

لقد تم عرض تجارب بعض الدول التي نجحت في تخطيط التنمية، وفي التصنيع ومكافحة الفقر، مستخدمة آليات السوق الموجهة، وتم تبين بعض العناصر المشتركة لما نجح وبعض مستلزمات النجاح بالتخطيط التنموي. في المقابل، هناك أيضاً خطط فاقدة لبوصلاتها التنموية، الكثير منها هي تلك التي تهمل إما الاتساق الداخلي للخطط، و/أو ضرورات البناء المؤسسي، و/أو إقناع السياسيين والقطاع الخاص بالبرامج المطروحة، لتتوجه أساساً نحو استجلاب القروض من الخارج. وهنا يُنصَّب الجهد المبذول لإعدادها على إرضاء مؤسسات الإقراض الدولية، التي كثيراً ما تزج بأولوياتها محل أولويات المجتمع المعني في صلب الخطط المعدة. ومن أهم هذه الأولويات الانسجام مع متطلبات العولمة من فتح للأسواق سابق لأوانه، ومن تسهيل لتدفقات مضارباتية برؤوس الأموال سواء بالأسهم والسندات، أو بحفاظ الاستثمار التي تُحدث الحركات السريعة لرؤوس أموالها ارتجاجات عنيفة بموازين المدفوعات، كما تُجبر الاقتصادات الفقيرة على اكتناز احتياطات أجنبية ضخمة، بدل استغلالها كرأس مال للاستثمارين الثابت والبشري، اللذان يُدعمان النمو الحقيقي. ولا شك، فإن مصالح الدول النامية من اجتذاب رأس المال الأجنبي تتمحور حول رفع معدلات الادخار والاستثمار ومن تأثيراتها على التشغيل. وتقضي هذه تعزيز معدلات الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونقل المعارف والتقانة، وكليهما يتطلب الحصول

على التزامات طويلة الأمد من المستثمرين ، نحو الاقتصادات المعنية بجلبهم للتقنيات ، وتدريبهم للكوادر الوطنية ، وبتيسيرهم للتصدير عبر مساربهم التسويقية .

ومن الخطط التي يُحتملُ فشلها أيضاً ، تلك التي تكون مجرد رمز آخر من رموز الترويج السياسي ، حيث تتضح ركافة مضامينها التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، بسبب ضعف السياسات اللازمة لتحقيق الانسجام بين الأهداف المختلفة ، ووسائل بلوغ تلك الأهداف بالحد المعقول من إنفاق الموارد المالية والبشرية المتاحة .

بشكل عام ، يمكن القول ، وبدرجة مقبولة من اليقين ، بأن السعي المبرمج سلفاً لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومتنوع القطاعات على مدى عقدين سيُحسن مستويات معيشة قطاع واسع من المجتمع . ومن هذا المنطلق ، فإن استراتيجيات النمو السريع والمتنوع ستخفض من مستويات الفقر في غالب الأحيان ، إلا أن نفس هذا النمو باقتصاد السوق قد يحفز على توسع فجوة الدخل بين شرائح وطبقات المجتمع⁽²⁷⁾ ، لِيُعمّق التباين في الدخل ، رغم خفضه لأعداد الفقراء بموجب معيار ”عدد الرؤوس الفقيرة“ .

وفي اقتصادات السوق المتأثرة بالدورات التجارية ، فإن فترات الانتعاش تُقلص عادة أعداد الفقراء ، إلا أن ما يعقبها من ركود اقتصادي يفاقم معدلات البطالة ليرفع من وطأة الفقر . وبالتالي ، فإن التخطيط الصائب هنا هو ذلك الذي يكون مرناً باستجابته لآثار الدورات بسياسات قصيرة الأجل ، تكبح النشاط الاقتصادي بحذر عند تحوله إلى نمو تضخمي ، كما تحفز الخروج السريع من الركود عند الدخول فيه . وبهذا الشكل من التدخل ، الذي يتطلب استخدام الموازنات الحكومية السنوية ، وتنسيق عملها مع الخطط الأطول مدى ، فإن حدة التقلبات الاقتصادية سوف تُخفّف ، وسيتم تلافي الهزات الأعنف للاقتصاد والمجتمع ، عند مزاجه ما يتطلبه الحفاظ على هدف النمو مع استقرار وتحسن مستويات التنمية البشرية مع التشغيل المُنتج . ويتطلب ذلك ، التخطيط الحصيف لتعبئة الموارد اللازمة لنمو الاستثمار وتمويله الميسر في اقتصادات السوق ، والمحافظة على مستويات عادلة لتوزيع السلع والخدمات الأساسية من غذاء كاف وتعليم وصحة ورعاية للطفولة وسكن ، والتي تستلزم برامج ذات تخصيصات جيدة لتحسين أوضاع الفقراء والمناطق الأقر في الدولة . وينبغي إعطاء الأولوية هنا لتلك الأقاليم المتأخرة التي تتسم باختلاف إثني أو طائفي أو لغوي قد يشجّع نمو حركات تجزئ الدولة إن لم تُعالج مشاكل الفقر والبطالة والتخلف فيها ، بزمن مُبكر ، فيعاد توزيع المكاسب التنموية ، بما يضمن اندماج الروابط الاقتصادية على المستوى الوطني ، وتعزيزها للمصالح المشتركة بين الأقاليم . وتتطلب المعالجة الجادة هنا :

أولاً: توصيفاً حقيقياً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بعلاقتها بسوسولوجيا وأنثروبولوجيا هذه الأقاليم، ومن ثم تحديد وسائل أو سياسات الاندماج الاقتصادي، وتخصيص الموارد لتفعيلها تعزيراً للأواصر المشتركة، من خلال التخطيط التنموي الذي يتوجب القيام به من أجل حدة التباين في مؤشرات نوعية الحياة، وفي مستويات الإنتاج وأنماط الاستهلاك.

ثانياً، لكون إعادة التوزيع والتنمية البشرية ليسا شرطين كافيين لديمومة توسع النشاط الاقتصادي، فإنه يصبح من الضرورة تحقيق التوازن المطلوب بين محفزات تنمية الاستثمارات الخاصة وتشغيل المواطنين تشغيلاً مُنتجاً. وإذا ما كانت الدولة متسمة بالبطالة الواسعة وبسرعة النمو السكاني وبارتفاع معدلات الإعالة، فإن تحسين مستويات المعيشة يستلزم إتباع سياسات فعالة لتنظيم الأسرة ستكون لها وفوراتها الخارجية في قطاعات السكن والتعليم والصحة والمستويات المعيشية العامة للفقراء بشكل خاص. وفي الكثير من الاقتصادات العربية، لا زالت مثل هذه السياسات قاصرة عن اللحاق بما حققته نفس السياسات في أقطار أخرى. وقد أدى هذا إلى تأخر ارتفاع معدلات دخل الفرد عن ما كان ممكناً تحقيقه لو كانت مثل هذه السياسات أكثر فاعلية بتخفيض معدلات النمو السكاني. وهنا، فقد أدى ارتفاع معدلات الإعالة وعجز الكثير من الاقتصادات العربية عن الزيادة السريعة لمعدلات التشغيل إلى تفاقم مشاكل البطالة ومعدلاتها الخطيرة المشار إليها سابقاً.

(7) مشاكل راهنة ومهام للتخطيط التنموي وسياساته في الاقتصادات المتأثرة «بالربيع العربي»

لكون الفقر والتباين في توزيع الثروات والبطالة أسباباً اقتصادية وراء دعوات "الربيع العربي" في عام 2011، ولما كانت كل من مصر وتونس واليمن على مسار تغيير هيكلها السياسية، وهي الاقتصادات التي تأثرت بشكل واضح بمشاكل الفساد المرتبط بنفسي الفقر والتباين في الدخل علاوة على البطالة، فإنه من المهم التأكيد في المرحلة القادمة على مكافحة فاعلة للفساد، مع قيام الخطط والسياسات الاقتصادية بتوجيه الدعم، أول الأمر، نحو القطاعات التي يُحتمل توليدها لفرص أكبر من غيرها في التشغيل المنتج، مع إيلاء تشغيل الشباب وتدريبهم الاهتمام اللازم.

وفي الأمد القصير، ونظراً للضربات القاسية التي تلقاها قطاعي السياحة التونسي والمصري، وبسبب أثرهما الملحوظ على التشغيل، فإنه سيكون ضرورياً للحكومتين طمأننت السواح، إذ أن نشاط هذا القطاع شديد التأثر بالأوضاع الأمنية وباستقرارها. ولن يكون هذا بالأمر اليسير في الأمد القصير، فالاحتقانات الاجتماعية التي ولدها القمع لن تنتهي بين ليلة وضحاها وبمجرد إجراء التغيير السياسي. كذلك، فإنه من المحتمل تأثر هذا القطاع أيضاً بالإيديولوجيات

والأفكار الدينية، التي تعتبر بعض ما يستهوي السياح كالخمر والملاهي وريادة السواحل.. الخ، مُنكراً أو من المحرّمات. من هنا، فإنّه من الضروري قيام الحكومتين المصرية والتونسية بدراسة جادة للتبعات السياحية لقرارتهما، خصوصاً وأنّ التشغيل في الدولتين معتمد على السياحة بشكل كبير.

لقد كان الأثر الاقتصادي قصير الأجل للتغيرات السياسية منذ عام 2011 سلبياً، فقد تفاقمت البطالة مثلاً في تونس من أقل من 500 ألف في نهاية عام 2010، إلى حوالي 700 ألف في أواخر العام 2011، ليرتفع معدل البطالة إلى 17% تقريباً، (لاهشين، 2011). إلا أن هذا التأثير السلبي خلال الأمد القصير قد يمكن تحويله إلى عامل مُحفز لتغيير وجهات النشاط الاقتصادي، من خلال إتباع سياسات جادة لتنويع مصادر توليد الدخل وتحفيز نموها. ومن الممكن تحقيق ذلك عبر دعم الاستثمار في القطاعات الأخرى المولدة للوظائف والدخل، كالفروع الواعدة ضمن الصناعات التحويلية وفي الزراعة من أجل تسريع النمو الاقتصادي المتوجه لامتناس قدر أكبر من العاطلين عن العمل.

ومن الأهمية هنا رصد تأثير التغيرات السياسية على بطالة وتشغيل الفئات الشابة. لذا، فإنّه سيكون من الضروري للخطط والسياسات التنموية التوجه بفاعلية للتنويع ضمن القطاع السياحي، وفي القطاعات الأخرى أيضاً، وذلك بغرض توفير فرص التشغيل المنتج للعاطلين من الشباب، وتدريبهم مهنيّاً بهذه الاتجاهات.

وسيكون من الأهمية بمكان إتباع سياسات لتشجيع سياحة المؤتمرات، ودعم سياحة الخدمات الطبية والسياحة الثقافية، بغية تنويع مصادر الدخل السياحي، ولامتصاص جزء من "الصدمة" هناك. كما ينبغي على الدولة لعب دور أكثر فاعلية للترويج السياحي، مع تيسير سمات الدخول، التي كثيراً ما تشكل عائقاً جدياً أمام تطور سياحة المؤتمرات وسياحة الخدمات الطبية في بعض الدول المتشددة.

أما خارج السياحة، فإنّ التدخل الفاعل للدولة سيكون مهماً وضرورياً، وذلك بدعم المشاريع الواعدة ضمن القطاع الصناعي، سواء بتوفير التمويل الميسر لصادراته، أو بدعم عمليات نقل المعارف والتقانة وتطوير الإنتاجية، أو بتوفير رأس المال الابتدائي المدعوم، مع التدريب على فنون الريادة والمحاسبة والإدارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي ذات الوقت، ينبغي توفير الحوافز لتعزيز روابط الصناعات الأصغر بالمشآت الصناعية الأكبر، مع تطوير معارف الإدارة التجارية الحديثة، احتذاءً بنماذج الاقتصادات الناجحة في دول شرق آسيا والصين.

وفي بقية قطاع الخدمات، ينبغي للتخطيط والسياسات الاقتصادية دفع القطاع الخاص باتجاه الاستثمار في البرامج والمشاريع التي سترفع القيم المضافة، عبر دعم تطوير البرمجيات، وتسهيل الخدمات المصرفية، والنقل والاتصالات، والخدمات الصحية والتعليمية، إلخ. ويتوقع أن يقود مثل هذا التوجه، مع إصلاح نظام الضرائب إلى زيادة التحصيل الجبائي عند تطوير فاعلية ضرائب الدخل وإعادة هيكلتها باتجاه المزيد من الإنصاف.

أما بالنسبة للزراعة، وهي مُعين مهم لامتصاص البطالة الريفية قبل انتقالها إلى الحواضر، فإنه ينبغي التأكيد على توفير التمويل الميسر هناك، وتطوير إمكانيات التخزين والتسويق وتقنيات الإنتاج في الفرعين النباتي والحيواني، مع إيلاء كفاءة الري الأهمية التي تستحقها.

إن تخفيف التفاوتات في توزيع الخدمات الأساسية العامة، كالتعليم والصحة والمياه والكهرباء والمجاري والسكن، تعتبر من أهم مقومات سياسات تقليص الفوارق الجهوية. وتكتسي هذه أهمية بالغة في كل من تونس، وسوريا والعراق وغيرها، حيث يتوازى التخلف بتقديم الخدمات مع مؤشرات انخفاض الدخل وتفشي الفقر في بعض المحافظات، التي قد تتسم بخصائص سوسولوجية متميزة ينبغي لها أن تدفع لتطوير البنى المؤسسية للمحافظات الأقر، مع تخصيص الموارد لانتشالها من براثن التخلف والتهميش. وهنا، ستكون لتنمية قطاع السكن أهميته في الأمد القصير من أجل التوسع بالتشغيل وتقليص معدلات الفقر الناجم عن تفشي البطالة. وسيكون لبرامج الدفعات النقدية المشروطة دورها بإضعاف بعض التبعات العابرة للأجيال للحلقة المفرغة للفقر على مستويات صحة وتعليم الفقراء.

أما على الأمد الأطول استراتيجياً، فإن الأمر يتطلب إعداد دراسات ميدانية جادة للإمكانيات التنموية الواعدة، التي ستثير الطريق لمخذي القرار حول التوجهات الأصوب لسياسات وبرامج تنمية كل من هذه الاقتصادات المازومة حالياً وأقاليمها المختلفة.

وفي ميدان التكامل الإقليمي، فإنه ينبغي على حكومات الدول المعنية التشاور حول أفضل أساليب توسيع أسواقها بالحد الأدنى من تضارب المصالح، حول كيفية توليد فرص العمل بالأمد القصير. وهنا، سيكون للتفاوض على شروط الاندماج الاقتصادي ضمن اقتصادات شمال أفريقيا دوراً مهماً لضمان الحد الأقصى من ذلك النمط من التكامل المعزز لتشابك المصالح، التي ستؤثر بدورها في ديمومة الإجراءات الاندماجية المقترحة.

وتجدر الإشارة إلى تجارب التكامل الجزئي لعدد من الأقاليم الآسيوية المتجاورة، كتكامل ولاية جوهور الماليزية ومحافظة رياو الإندونيسية في تسعينيات القرن الماضي مع الاقتصاد السنغافوري المتاحم لهما، وتكامل المناطق الحرة جنوبي الصين مع تايوان وهونغ كونغ بما أطلق عليها "مثلثات النمو"، (ميو ثانت وآخرون، 1998)، التي قد تصلح كنماذج مستقبلية لكيفية تحقيق تكامل موارد رأس المال الفائض في ليبيا، مع العمالة الفائضة في كل من تونس ومصر من جهة، وتكامل رأس المال الكويتي الفائض مع العمالة الفائضة في محافظتي البصرة وذي قار العراقيتين من الجهة الأخرى، وذلك ضمن مثلثات نمو وتصنيع عربية وإقليمية مستقبلية عابرة للحدود السياسية القائمة حالياً.

الهوامش

(1) في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أصدر الكثير من الأكاديميين البارزين مؤلفات توضح أساليب التخطيط التنموي، إلا أن هذا الاهتمام في التخطيط تراجع بثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بعد انحسار اهتمام البنك الدولي بالتخطيط. ومن هذه المؤلفات الكتابان اللذان ألفهما الحائزان على جائزة نوبل في علم الاقتصاد "ارثر لويس" في عام 1996 و"يان تمبرجن" في عام 1967، وكذلك المؤلف القيم الذي كتبه كل من كيث جريفين وجون إينوس في عام 1970.

(2) أي بتحويل نسب التبادل التجاري داخل الاقتصاد لغير صالح الزراعة.

(3) لقد أشار "مايكل إيلمان" إلى هذا الأمر خلال سبعينيات القرن الماضي، ليبيّن أن نمو البيروقراطية التي استُخدمت لتوجيه النشاط الزراعي، الذي اقترن أيضاً بتدهور روح المبادرة المحلية شكل خسارة واضحة لمجمعات أوروبا الوسطى والشرقية آنذاك.

(4) يجدر الذكر تحقيق الهند لنسبة قاربت 37%، كما حققت سنغافورة وفيتنام 34% و29%، على التوالي، خلال الفترة 1996-2000.

(5) أشار تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 1996 إلى تحقيق صادرات وسط وشرق أوروبا من الصناعات الهندسية لمرودود كان يقل بمعدل 30% عن المعدل الوسطي، الذي كان جميع مصدري الصناعات الهندسية يحققونه خلال عام 1985، كما أشار إلى كون صادراتهم هذه متخلفة، في الكثير من الأحيان، عشرين عام عن مستويات التطور التقني، الذي كانت سائدة آنذاك. وكانت الفجوة النوعية على أشدها بالصناعات الاستهلاكية، ومن ضمنها الصناعات الالكترونية، نتيجة ضعف تأثيرات المشترين المحليين على نوعية السلع المنتجة.

(6) كان "تشيبيري" أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد في ستينيات القرن الماضي، متأثراً في أطروحته للدكتوراه بجامعة هارفرد في عام 1950 بأستاذه "فاسيلي ليونتييف"، الذي كان روسي الأصل، ومؤلف الكتاب الشهير في عام 1941 حول "هيكل الاقتصاد الأمريكي للفترة 1919-1929" مستخدماً جداول المدخلات-المخرجات، التي تستخدم القيمة والأسعار لتحديد التشابكات الاقتصادية. وقد كتب "تشيبيري" مع زميله "بول كلارك" كتاباً مهماً عن "اقتصاديات التشابك الصناعي" في عام 1959، وعاد في سبعينيات القرن الماضي ليوجه الكثير من موارد العمل في البنك الدولي لتقدير جداول المدخلات - المخرجات، وأيضاً لتطوير ما سُمي "بمصفوفات الحسابات الاجتماعية". وقد استخدم العديد من الباحثين هذه الجداول في التحليل الاقتصادي، وفي النمذجة للتخطيط الاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي.

(7) كانت اهتمامات "تشيبيري" بالتخطيط التنموي واضحة قبل التحاقه بوظيفته كاقتصادي أول في البنك الدولي في عام 1972، فقد أعد كتاباً قيماً عن التخطيط التنموي مع جملة من أقرانه الأكاديميين اللامعين في عام 1971، تضمن الكثير عن استخدام النمذجة الرياضية في التخطيط الكلي والقطاعي. (هوليس، 1971).

(8) يقول كمال درويش الذي كان نائباً لرئيس البنك الدولي ورئيساً للبرنامج الإنمائي للامم المتحدة بأنه "لا يوجد أدنى شك بأن اقتصاد التنمية في البنك الدولي، وبمعبته تقارير التنمية العالمية كانت وستبقى متأثرة بالاجواء

الفكرية والسياسية لحقبتها. وأن التوجهات الأيديولوجية والفكرية للرئيس وللإقتصادي الأول تؤثر بشكل واضح على عمل الاقتصاديين في البنك". (كيمال، 2009).

(9) هنا يعود الفضل للإقتصادي الهولندي الراحل "يان تينرجن" في اقتراحه ربط تحقيق كل هدف من أهداف السياسات الاقتصادية بأداة لتحقيقه، كأن يربط هدف تحقيق مستوى معين للإدخار بسعر الفائدة على الودائع، وهلمَّ جراً فتنحكم السياسة الاقتصادية بالأدوات بغية تحقيق الأهداف المبتغاة.

(10) أشار الإقتصادي الماليزي المعروف "جومو كوامي سيندارام" إلى هذا الأمر، منتقداً السياسة التمييزية المشار إليها عند قيام الدولة بإرساء تعاقدها عبر البومابوتيرا، التي أفرزت طواهر "الشركاء الخاملين" في الشركات الماليزية، التي شجعت على الاندماج عبر الأخاديد العرقية، إذ صارت الكثير من العقود الحكومية الممنوحة لشركات القطاع الخاص تؤثر من فيها ملكيات من البومابوتيرا، ليفهم الصينيون بإنجاز الأعمال المتعاقد عليها والمطلوبة، ليحصل الشريك البومابوتري "النائم" على ربح، مقابل توظيف علاقته المتميزة عرقياً بالدولة دون عمل فعلي، وهو مشابه للظواهر الريعية السائدة في دول الخليج العربية، سوى أن إعادة توزيع الدخل هناك ليست لأفقر من هم في المجتمع المقيم. (جومو، 2004)

(11) كما يتضح من مراجعة أرقام متوسطات الدخل المتحققة مقارنة بالمستهدفة والمعدة في الجدول رقم (8-2)، ص 51، من ملامح الخطة الاستشرافية الثانية 1971-1990. (خطة السياسة العامة الماليزية 1991، OPP2)

(12) الجدول رقم (1) والموقع الإلكتروني لوحدة التخطيط الإقتصادي الماليزي <http://www.epu.gov.my>

(13) الموقع الإلكتروني لوحدة التخطيط الإقتصادي الماليزي <http://www.epu.gov.my>

(14) في هذا الشأن، تأخرت كوريا 10-15 سنة عن تايوان بتكوين بروتقراطية اقتصادية قوية، وإنشاء نظام مالي قادر على تعبئة المدخرات للمقترضين وتوجيهها. (روبرت ويد، 1994).

(15) وبالنسبة لكوريا الجنوبية راجع: (جيمس وجن، 2001)

(16) كما يرفع من قيم الأصول المملوكة للشرائح الأغنى مفاقماً بتباين الدخول والثروات، كما تدل على ذلك نتائج التضخم، الذي كان جامحاً بالكثير من اقتصادات أمريكا اللاتينية، في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وفي الاقتصادات "الانتقالية" بالتسعينيات، وأيضاً في العراق خلال فترة الحظر الدولي بالتسعينيات حيث تفاقم التباين نتيجة انسحاق المستويات المعيشية لشرائح الدخل المحدود والطبقة الوسطى.

(17) كما هو الحال مثلاً مع شركة جيبي الصينية التي اشترت شركة فولفو السويدية بمبلغ 1.8 مليار دولار مستحوذة على تقنية رقيقة لصنع السيارات. وقد نشر ذلك الخبر في مجلة الإقتصادي بتقرير خاص عن الدول الرأسمالية. (مجلة الإقتصادي، 21 يناير 2012).

(18) تقرير خاص عن الدولة الرأسمالية، المنشور في مجلة الإقتصادي. (مجلة الإقتصادي، 21 يناير 2012).

(19) في كوريا، كان الفساد متفشياً في الأجهزة الحكومية في أوائل ستينيات القرن الماضي، إلا أن حكومة الرئيس بارك الذي جاء إلى السلطة في عام 1961 لغت نظام الغنائم، وقامت بمكافحة الفساد الإداري، وشجعت على اختيار العناصر الأكفأ بالبرورقراطية المكلفة بالإدارة الاقتصادية، مما مكنتها من صياغة خطط تصنيع جادة، ومن مساعدة الحكومة على صياغة استراتيجيات فاعلة للتنمية وتنفيذها. (البنك الدولي، 1993).

(20) تجدر الإشارة هنا، إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كانت من أول المنظمات الدولية التي نبهت إلى مخاطر السياسات الصارمة على التنمية البشرية في الدول الفقيرة، التي دعى لها منظرو الليبرالية الجديدة بصيغة "التكيف الهيكلي"، وتبنتها مؤسستي "بريتون" و"ودز" بعد كساد الثمانينات، التي صار يطلق عليها "توافق واشنطن" بعد ذلك. (جيوفاني وآخرون، 1990).

(21) إن امتلاك شبكات التسويق الدولية، وزادت إنتاجية العمل عبر التقنيات الأحدث، الذي قد يتطلب تحجيم الأجور، وتطوير التنافسية، كما فعلت كل من فيتنام والهند والصين بإيماننا هذه.

(22) في هذا الشأن، كان التخطيط في أوائل خمسينيات القرن الماضي يسمى بالتخطيط الإقتصادي، لتأكيد أنه على تحقيق نمو إقتصادي سريع مهملاً الأبعاد الاجتماعية ومن ضمنها التنمية البشرية والحفاظ على البيئة وقضايا توزيع الدخل. أما بعد توجه لتحقيق أهداف الإلفية بمضمونها الاجتماعي الغالب وتوجه المنظمات الدولية للتأكيد على التنمية البشرية، فقد صار ضرورياً تحقيق أهداف وغايات تكاملية بين البعد الإقتصادي للتنمية والبعدين الاجتماعي والبيئي لها.

(23) من دراسته لتجربة سريلانكا في التخطيط، يوصي غودفري غوناتيلىكي بتحديد الأهداف التنموية التي تتوافق والمطامح الاقتصادية - الاجتماعية لمعظم الناس في المجتمع، مرجحاً التخطيط لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو

ومتطلبات الإنصاف. كما أوصى، قيام التخطيط بالاستدلال على المشاكل المحددة بالنظام، التي لها إمكانية كبيرة الاحتمال لتأجيج النزاع السياسي والانتفاضات، والقيام بتحديد العناصر الاقتصادية التي يحتمل لها الإسهام بتحققها ومعالجة هذه العناصر عبر إلغاء مسبباتها بغية حل النزاعات. (جودفري، 1988).

(24) <http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.15Z4.ZS>

(25) <http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.15Z4.ZS>

(26) في هذا الشأن، يشير "ميجيل أورتيا" إلى أن مبادرات دائرة التخطيط في كولومبيا كانت فعالة بشكل خاص كدائرة فنية تابعة للجمهورية، وعند متابعتها لفعاليات أجهزة الدولة لضمان الاتساق في ما بينها. (ميجويل، 1988).

(27) رغم وجود حالات في الأدبيات الاقتصادية كذلك عن "النمو المولد للتعافية" والفقير كأن تُستحدث تقنيات زراعية حديثة ترفع من حجم الإنتاج الزراعي بشكل كبير ليؤدي إلى خفض أسعار المنتجات الزراعية ودخول بعض المزارعين، وعلى الأخص أولئك غير القادرين على استحداث تقنيات مكلفة.

المراجع الانجليزية

Fadhil A. Mahdi, (2011), The Arab Spring Economics. (Published in) Energy and Geopolitical Risk, Vol. 2, no. 10, Oct, www.mees.com

Gerardo Esquivel, Nora Lustig, and John Scott, (2010), Mexico: A Decade of Falling Inequality: Market Forces or State Action? (published in), Luis F. Lopez - Calva & Nora Lustig (Editors) – Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress? UNDP, New York and Brookings Institution Press, Washington, D.C.

Giovanni Andrea Cornia, Richard Jolly, Frances Stewart (editors), (1990), Adjustment with a Human Face: Protecting the Vulnerable and Promoting Growth. A Study by UNICEF, Vol. I, Clarendon Press, Oxford (1987), reprinted (1988), (1989).

Godfrey Gunatilleke, (1988), Planning in Uncertainty: The case of Sri Lanka. (published in), Miguel Urrutia and Setsuko Yukawa, Development Planning in Mixed Economies, op. cit, pp 33106-.

Hollis B. Chenery (editor), (1971), Studies in Development Planning, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts.

International Monetary Fund, (2010), International Financial Statistics, December.

James K. Galbraith and Jiaqing Lu, (2001), Measuring the Evolution of Inequality in the Global Economy. (published in) James K. Galbraith and Maureen Berner

(editors), *Inequality and Industrial Change...*

James K. Galbraith and Jun Mo Kim, (2001), The Legacy of the HCI: An Empirical Analysis of Korean Industrial Policy. (published in), James K. Galbraith and Mayreen Berner (editors), – *Inequality and Industrial Change*, pp 240-242.

Jomo K.S., (2004), The New Economic Policy and Interethnic Relations in Malaysia, UNRISD, Paper No. 7, Code PP-ICC 7, <http://www.unrisd.org>

John Toye, (2009), Solow in the Tropics –published in Mauro Boianovsky and Kevin D. Hoover (editors) – Robert Solow and the Development of Growth Economics – Duke University Press, Durham and London, p. 234

Kemal Dervis, (2009), The World Bank and the Evolving Political Economy of Development. (published in the book), Shahid Yusuf – *Development Economics Through The Decades: A Critical Look at 30 Years of the World*, P. 115.

Kouichi Tani, (1988), Economic Planning and the Market Economy: Experience in Post-War Japan. (published in) Miguel Urrutia and Setsuko Yukawa (Editors), *Development Planning in Mixed Economies*, published by the United Nations University.

Lai Yew Wah and Tan Siew Ee, (1988), Towards Effective Planning in Malaysia: Some Strategic Issues. (published in) Miguel Urrutia and Setsuko Yukawa (ed). pp 119-120.

Lahchen Achy, (2011), Tunisia's Economic Challenge – Carnegie Papers – Carnegie Middle East Centre , December, P.5.

Malaysia, *The Second Outline Perspective Plan 1991-2000*, (1991), printed by the National Printing Department, Kuala Lumpur.

Michael Ellman, (1979), Socialist Planning, Cambridge University Press.

Miguel Urrutia and Setsuko Yukawa (Editors), (1988), Development Planning in Mixed Economies, published by the United Nations University.

Myo Thant (Editor), Min Tang (Editor), Hiroshi Kakazu (Editor), (1998), Growth Triangles in Asia: A New Approach to Regional Economic Cooperation . Oxford University Press , USA , 2nd edition.

Nanak Kakwani and Ernesto M. Pernia, (2000), What is Pro-Poor Growth? Asian Development Review, Vol., 18, no. 1, p.10.

Paul G. Hare, (1983), The Beginnings of Institutional Reform in Hungary , *Soviet Studies* , Vol. XXXV, No. 3 , July.

Paul Streeten, (1994), Strategies for Human Development. Global Poverty and Unemployment. Handelshojskolens Forlag, P. 43.

Ricardo Barros, Mirella De Carvalho, Samuel Franco, and Rosane Mendonca, (2010), Markets, the State, and the Dynamics of Inequality in Brazil. (published in), Luis F. Lopez-Calva & Nora Lustig (Editors), Declining Inequality in Latin America: A Decade of Progress? UNDP, New York and Brookings Institution Press, Washington, D.C.,.

Robert Wade, (1994), Planning the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization, Princeton University Press, 2nd paperback edition, pp263-265, p.302 & P 236).

Shahid Yusuf, (2009), Development Economics Through The Decades: A Critical Look at 30 Years of the World Development Report, The World Bank, Washington D.C.

The Economist, (2012), January 21st, Something old, something new. A brief history of state capitalism.–Special Report on State Capitalism

The Economist, (2012), January 28, China and the pradox of prosperity.

World Bank, (1993), The East Asian Miracle. Economic Growth and Public Policy. Published for the World Bank Oxford University Press.

World Bank, (1996),World Development Report: From Plan to Market, Oxford University Press, pp 126-145.

World Bank, (2006), World Development Report: Equity and Development, Oxford University Press, Box 8.2, p.158).

World Bank, (2009), World Development Report: Reshaping Economic Geography.